محاضرة

حزب العمل الاشتراكي العربي حول الجبهة اليسارية في لبنان

بدعوة من جمعية الصداقة اللبنانية ـ الكورية ، القى الرفيق محمود شعبان محاضرة سياسية حول : جبهة يسارية واحدة في لبنان . وذلك في نطاق سلسلة المحاضرات التي تقيمها الجمعية حول هذا الموضوع ..

وقد القى الرفيق شعبان هذه المحاضرة يوم السبت في ٢٨ ـ ١١ ـ ١٩٧٠ ، ونظرا لاهمية هذا الموضوع المطروح بالحاح على مجمل الحركة الوطنية التقدمية في لبنان ننشر ((الهدف)) النص الكامل للمحاضرة :

ان حزبنا يولي موضوع الجبهة اليسارية الواحدة في لبنان عناية دقيقة ، ويعلق على توفرها اهمية بالغة . وذلك على ضوء تحليل حزبنا العام لطبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية في عصر انتصار الاشتراكية في العالم .

فما هي طبيعة هذا التحليل العام ؟ وما هي النتائج العملية المترتبة على ضوئه فيما يختص باليسار اللبناني ؟

اولا : الثورة الوطنية الديمقراطية العالمية في عصر انتصار الاشتراكية :

لقد تم تحول الراسمالية من طور المزاحمة الحرة الى طور الاحتكارات الذي هو نقيض المزاحمة الحرة المباشرة في اواخر القرن التاسع عشر . واستكمل هذا التحول في اوائل القرن الحالي

ولقد تجسدت دلالات هذا التكامل في تركز الانتاج والراسمال تركزا بلغ في علو تطوره درجة تشأ معها الاحتكارات التي تلعب الدور الفاصل في الحياة الاقتصادية وفي اندماج الراسمال البنكي بالصناعي ، ونشوء الطغمة المالية على اساس الراسمال المالي هذا . وفي تصدير الرساميل وتشكل اتحادات راسمالية احتكارية عالمية تقتسم العالم . واخيرا في انتهاء تقاسم اقطار الارض من قبل كبريات الدول الراسمالية .

ومن هنا نتفح ان الاحتكار هو اعمق اساس اقتصادي للامبريالية التي هي تراكم هائل للراسمال النقدي في عدد قليل من البلدان .

هذا هو كنه الامبريالية . وهذه هي طبيعتها بانجاز شديد جدا والتي وصفها لنين بانها : « عهد الراسمال المالي والاحتكارات التي تحمل في كل مكان النزعة الى السيطرة لا الى الحرية. ونتائج هذه النزعة هي الرجعة على طول الخط في ظل جميع النظم السياسية وتفاقم التناقضات لاقصى حد . كذلك في هذا الحقل تشتد بوجه خاص النظم القومي والمل الى الالحاق ، الى الاعتداء على الاستقلال الوطني ؟ .

وهكذا نتفح ان تحول الراسمالية الى امبريالية اي الى مرحلة احتكارات . كان يعني، اي في عموم بلدان القارات الثلاث اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لم تعد جزءا من الثورة البرجوازية العالمية ، بل اصبحت جزءا من الثورة البروليتارية العالمية . وقد تاكد هذا الامر كما سبق وذكرنا نتيجة لتحول الراسمالية الى امبريالية ، وقائمها للمستعمرات ، وربطها بعلاقات التبعية الكاملة مما حال دون تطورها راسماليا . هذا بالاضافة الى عامل رئيسي وهام وهو نشوب الحرب العالمية الاولى وما احدثته من تاثير على وعي الجماهير في المستعمرات ، وبالتالي قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، والمثال الحسي الذي اقامته امام الشعوب على صعيد البناء الاقتصادي والسياسي والايديولوجي وغير ذلك ، والتحريض الذي مارسته على صعيد عالمي .

كل هذه الاحداث والتغيرات تراكمت على صعيد عالمي لتفعل فعلها في داخل المجتمعات المستعمرة ، وشبه المستعمرة ، ولتؤدي الى حدوث الثورات والانتفاضات في عدد من هذه المجتمعات. وعلى الرغم من مقاومة الامبريالية ، وكافة الادوات الطبقية الرجعية المحلية المرتبطة بها . فلقد استطاع عدد من هذه البلدان مع احداث الحرب العالمية الثانية ان يظفر بحريته ، واستقلاله ، وان يفجر ثورته الديمقراطية بدعم من الاتحاد السوفياتي وتاييده . وهكذا تم القضاء على عدد من الانظمة الرجعية العميلة للامبريالية ، قضاء وسع دائرة المثال الحسي الذي قدمته ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى . وبذلك اصبحت ثورة هذه الشعوب الوطنية الديمقراطية جزءا من الثورة البروليتارية العالمية ، واصبحت الاشتراكية اتجاهها الحتمي . وبهذا لذلك اصبحت قيادة الطبقة العاملة لهذه الثورة ضرورة من ضرورات اطراد نجاحها ، ولبلوغها لنهاياتها الحاسمة التي تتقلها الى مرحلة الثورة الاشتراكية .

وحول نفس المعنى يؤكد ماوتسي تونغ ان تاريخ نشوء الثورة الوطنية الديمقراطية الجديدة يقترن بالحرب العالمية الاولى ، وقيام ثورة اكتوبر الاشتراكية الظافرة ، لان هذين الحدثين على حد تعبيره قد : « فجرا اتجاه تاريخ العالم كله ، وافتتحا عصرا جديدا » . وعلى هذا فان ماوتسي تونغ يؤكد على ان الثورة الوطنية الديمقراطية مثل ذلك التاريخ كما يقول : « لا تنتسب الى الثورة البرجوازية القديمة ، بل تنتسب اليها بمفهومها الجديد . ولا تعد جزءا من الثورة العالمية القديمة البرجوازية والراسمالية ، بل تعد جزءا من الثورة العالمية الجديدة، الثورة العالمية الاشتراكية البروليتارية » .

ولكون الثورة الوطنية الديمقراطية اصبحت بموجب طبيعة التطور الجديد جزءا من الثورة البروليتارية العالمية ، فانها سوف تجابه بمقاومة عنيفة من القوى الرجعية والامبريالية العالمية، وتدخل معها في معارك ضارية . ولهذا السبب الاساسي ، فان من ابرز المهام التي يتوجب على قيادة الثورة تحقيقها هي تعبئة كافة القوى المحركة للثورة ، وتوفير كافة الظروف الملائمة لنمو حركة الجماهير عامة والطبقة العاملة ، وجماهير الفلاحين الفقراء على وجه الخصوص، على ان مهمة تعبئة الجماهير تتطلب من الثورة وهي تخوضها ضد اهدافها ان تبذل جهودا كبيرة من اجل توعية الجماهير بمصالحها الطبقية بغية شحذ بقظتها ودفعها في عملية الصراع الطبقي ضد القوى المضادة للثورة . ان الخط البياني لعملية الصراع الطبقي ، وبالتالي ليقظة الجماهير ، يجب ان يسير باستمرار نحو تغليب الاتجاه الحتمي للثورة . وذلك بحشد كافة القوى الثورية اي العمال والفلاحين ، وايضا البرجوازية الصغيرة في المدن ، وكافة العناصر والفئات الاجتماعية التي تسهم بالثورة، وتكتسب بذلك الاسهام حقها في المشاركة .وهذا امر هام لا بد من تحقيقه في المرحلة الاولى .وعلى ضوئه تتحدد معالم ، وابعاد ، ومقاييس البرنامج الذي يتجنب عادة المس بمصالح كافة الطبقات والفئات والعناصر المشاركة في الثورة ، في المرحلة الاولى .

على ان عملية الحشد هذه ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتمكين الثورة من بلوغ مرحلتها التالية التي هي الثورة الاشتراكية .

لذلك فان عملية الحشد هذه تصبح موضع اعادة نظر بين فترة واخرى اعادة يحددها الخط البياني لتقدم الثورة ، وعملية الصراع الطبقي، وما ينتج عنها من يقظة لدى اوسع الجماهير . وبهذه الاعادة تبعد فئات اجتماعية ، واقتصادية وسياسية عن ذلك التجمع . اي من ذلك الحلف الاجتماعي الثوري . وسوف تصل الثورة الى الفضاء تماما على البرجوازية بكافة اشكالها ومراتبها ، وبذلك تنفجر طابع الثورة بالتدريج من طابع بورجوازي الى طابع بروليتاري .

هذه هي باختصار شديد الثورة الوطنية الديمقراطية الجديدة ، والتي تكون قيادة الطبقة العاملة لها ضرورة من ضرورات نجاحها ، والادلة الملموسة التي تؤكد حتمية قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديمقراطية في تحولها الى الثورة الوطنية نهاياتها الحاسمة هي بروز القيادات الرجوازية الصغيرة الحاكمة في عدد من الاقطار العربية . ان هذه القيادات على ضعف افقها وكونه لا يتعدى حدود الاصلاحية ودائرة الفكر المثالي ، فانها تعجز عن الاصطدام مع العمال والفلاحين عجزا يخلق تباعدا تدريجيا هوته يوما بعد يوم .

ان هذا العجز يكمن في طبيعة القيادات البرجوازية ، وتشكل جملة من التناقضات ووجهات النظر المتباينة بين مختلف فصائل اليسار . وهذا امر لا يدهشنا ، او يدعونا الى الاسف ومن ثم اليأس . وذلك لان وجود مثل هذه التعارضات ، ووجهات النظر المتباينة هو امر طبيعي انعكاسا لتباين الظلفيات السياسية ، والفكرية والتنظيمية ، لكل فصيل على حدة .

الا ان الامر الذي يدعو الى الاستغراب ، ان لم نقل التشكك بجدية الفصائل السارية ، او عدم جدية التزامها بمصالح الطبقة العاملة هو بفاؤها على هذا النحو من التشتت والتمزق ، والتراشق بالاتهامات ، والمحاكات ، وارتجال الصيغ الجبهوية لتكتلات جزئية محدودة ، لا تسبب المزيد من انكماش الحركة الوطنية والتوريط اللبنانية وحسب ، بل وتؤدي ايضا الى تبلبل الجماهير الشعبية الكادحة في لبنان ، والى ضياعها ، وبلبلتها عرضة لمثل هذا التبعثر القائم .

وبناء فنقول بان قيام الجبهة اليسارية الواحدة ، وفقا لقناعتنا وتصورنا في هذه المرحلة الراهنة ، لا يلقي مسالة وجود التعارضات في وجهات النظر او يعطلها ويحجبها ، وبالتالي فانه لا يتناقض مع الاستقلالية النسبية : لكل فصيل تنظيميا ، وايديولوجيا ، وسياسيا .بل على العكس هو الصحيح تماما ، اذ يجب ان تتطور هذه الجبهة ، وترتقي الى صيغ ارقى من الفعالية والتنظيم ، من خلال الحوار الديمقراطي الذي يجب ان يسود مناقشات ، وانتقادات ، واجتهادات فصائلها المتعددة شريطة الالتزام بوحدة اليسار كشعار رئيسي تفترضه طبيعة مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان ، والتي ياتي في طليعتها كما سبق وذكرنا النضال من اجل دحر السيطرة الامبريالية وكافة الطبقات الرجعية العميلة المرتبطة بها .

وهكذا يتضح ان المقياس العلمي الوحيد لجدية الالتزام بمصالح الطبقة العاملة اللبنانية لا يكمن في الادعاء الذاتي بتمثيل مصالح الطبقة العاملة ، ولا في « توليل » الماركسية « بطريقة كهنوتية » ، او « استظهارية »، وليس فيما يختلفه كل فصيل لنفسه من حالات « نوعية » معينة ، بل يكمن في مدى الحرص على تلاحم وتماسك اليسار اللبناني ، وعلى مدى النضال الفعلي من اجل تطبيق هذا التلاحم والتماسك .

لماذا ؟

لان مصالح الطبقة العاملة في اي قطر هي مصالح واحدة ، ولان وجود اكثر من فصيل يدعي بانه يمثلها ، لا يعني اطلاقا انها مجزاة .

لذا وجدت عدة فصائل تدعي انها تمثل مصالح الطبقة العاملة ، وتناضل في سبيلها ، فلا بد ان تتحد ، واذا لم تتحد ، فلا بد ان تتفق ولو على برنامج الحد الادنى ، واذا لم تتفق على ذلك فلا بد ان يعضها او واحدا منها انتهازي . هذه هي القاعدة العلمية الوحيدة التي تنطلق منها ، وتحاكم الامور على ضوئها .

الثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان ومهماتها العاجلة :

وفيما يتعلق بلبنان ، فان الثورة الوطنية الديمقراطية فيه ـ بوصفه بلدا مرتبطا بطرق التبعية الامبريالية اقتصاديا وسياسيا ـ تعد ثورة في ظروف مشابهة فانها ذات مهمات وطنية في هذه المرحلة التاريخية من كفاح شعب لبنان من علاقات التبعية للاحتكارات الاجنبية وبالاطاحة العامة بالبرجوازية الكومبرادورية عميلة هذه الاحتكارات ، وبتصفية الاقطاع وعلاقاته المتخلفة .

وذلك لان التناقض الرئيسي في هذه المرحلة قائم بين هذه القوى الطبقية الرجعية العميلة وبين كافة الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية ذات المصلحة المباشرة في تحقيق التحرر السياسي والاقتصادي في لبنان والذي يضمن لها حريتها وتامين متطلباتها . وذلك من خلال استقلاله السياسة ، وبناء النظام الوطني الديمقراطي بقيادة الطبقة العاملة اللبنانية وبرامجها الطبقية التي تقود النضال ، والتحول الاجتماعي لهذه المرحلة وصولا الى المرحلة القادمة ، المرحلة الاشتراكية .

واذا كانت جميع فصائل اليسار اللبناني الملتزمة بايديولوجية الطبقة العاملة والبالغة متفقة تماما على ان هذه المهمات هي مهمات وطنية ومطلوبة ، يصبح من غير الجائز التراخي في هذه المرحلة الراهنة من التفكك والعزق.

هذا ما يمكن ان تتحقق هذه المهمات ؟ وكيف يمكن ان تنهض الطبقة العاملة اللبنانية لقيادة النضال من اجل انجاز هذه المهمات ؟ بدون ان يتوفر لها خلال وسيط واسع بقيادة اليسار الملتزم بالماركسية ـ اللينينية ؟

ان هذا التحالف الطبقي الواسع امر مستحيل التحقق اذا لم يبادر فصائل اليسار الى الدخول في حوار جدي هادف يمكن من الوصول الى جبهة يسارية واحدة ذات برنامج نضالي موحد ، لكن محور قيام جبهة وطنية عريضة ، يتشكل قيادة نضالها .

وصحيح ان هناك جملة من التعارضات ووجهات النظر المتباينة بين مختلف فصائل اليسار ، وهذا امر لا يدهشنا ، او يدعونا الى الاسف ومن ثم اليأس . وذلك لان وجود مثل هذه التعارضات ، ووجهات النظر المتباينة هو امر طبيعي انعكاسا لتباين الظلفيات السياسية ، والفكرية والتنظيمية ، لكل فصيل على حدة .

الا ان الامر الذي يدعو الى الاستغراب ، ان لم نقل التشكك بجدية الفصائل السارية ، او عدم جدية التزامها بمصالح الطبقة العاملة هو بقاؤها على هذا النحو من التشتت والتمزق ، والتراشق بالاتهامات ، والمحاكات ، وارتجال الصيغ الجبهوية لتكتلات جزئية محدودة ، لا تسبب المزيد من انكماش الحركة الوطنية والتوريط اللبنانية وحسب ، بل وتؤدي ايضا الى تبلبل الجماهير الشعبية الكادحة في لبنان ، والى ضياعها ، وبلبلتها عرضة لمثل هذا التبعثر القائم .

وبناء فنقول بان قيام الجبهة اليسارية الواحدة ، وفقا لقناعتنا وتصورنا في هذه المرحلة الراهنة ، لا يلغي مسالة وجود التعارضات في وجهات النظر او يعطلها ويحجبها ، وبالتالي فانه لا يتناقض مع الاستقلالية النسبية : لكل فصيل تنظيميا ، وايديولوجيا ، وسياسيا .بل على العكس هو الصحيح تماما ، اذ يجب ان تتطور هذه الجبهة ، وترتقي الى صيغ ارقى من الفعالية والتنظيم ، من خلال الحوار الديمقراطي الذي يجب ان يسود مناقشات ، وانتقادات ، واجتهادات فصائلها المتعددة شريطة الالتزام بوحدة اليسار كشعار رئيسي تفترضه طبيعة مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان ، والتي ياتي في طليعتها كما سبق وذكرنا النضال من اجل دحر السيطرة الامبريالية وكافة الطبقات الرجعية العميلة المرتبطة بها .

وهكذا يتضح ان المقياس العلمي الوحيد لجدية الالتزام بمصالح الطبقة العاملة اللبنانية لا يكمن في الادعاء الذاتي بتمثيل مصالح الطبقة العاملة ، ولا في « توليل » الماركسية « بطريقة كهنوتية » ، او « استظهارية »، وليس فيما يختلفه كل فصيل لنفسه من حالات « نوعية » معينة ، بل يكمن في مدى الحرص على تلاحم وتماسك اليسار اللبناني ، وعلى مدى النضال الفعلي من اجل تطبيق هذا التلاحم والتماسك .

لماذا ؟

لان مصالح الطبقة العاملة في اي قطر هي مصالح واحدة ، ولان وجود اكثر من فصيل يدعي بانه يمثلها ، لا يعني اطلاقا انها مجزاة .

لذا وجدت عدة فصائل تدعي انها تمثل مصالح الطبقة العاملة ، وتناضل في سبيلها ، فلا بد ان تتحد ، واذا لم تتحد ، فلا بد ان تتفق ولو على برنامج الحد الادنى ، واذا لم تتفق على ذلك فلا بد ان يعضها او واحدا منها انتهازي . هذه هي القاعدة العلمية الوحيدة التي تنطلق منها ، وتحاكم الامور على ضوئها .

واذا كنا نؤكد على مثل هذا الفهم لمعنى وحدة اليسار وطبيعة مهماته ، فلاننا لسنا نطالب ، فمثل هذه الكلمات قائمة اصلا ، وهي محكومة بجملة من العوامل الذاتية ، وجملة من الاعتبارات التي لا يمكن ان نشجع على تطوير الممارسات والارتقاء بها الى مستوى الفعل الثوري الجدري من اجل تحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في المرحلة الراهنة .

التجارب الجبهوية السابقة :

ان التجارب الجبهوية والنضالية التي عاشتها مجمل الفصائل اليسارية في السابق ، يفترض بها ان تكون قد وفرت الى حد بعيد مجموعة من الحقائق والدلالات الهامة التي ياتي في مقدمتها الحرص على التماسك والتلاحم امام الهجمة الرجعية للنظام القائم ، وامام الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية القائمة ، والتي تتهدد حركة التحرر الوطني العربية وفي طليعتها حركة المقاومة الفلسطينية بخطر السحق والتصفية .

ان هذا التماسك والتلاحم يجب ان يتم بين الفصائل السارية اولا ، ليامن وجود وفعالية الجبهة الوطنية العريضة ثانيا .

وهنا لا بد من الاشارة الى مسالة اساسية وهي ان اي فصيل يساري ليس بمقدوره منفردا ان يراهن على قدرته الذاتية في تحقيق الجبهة الوطنية العريضة . وذلك لان قيام ونجاح هذه الجبهة في اداء مهامها مرهون بوحدة اليسار اللبناني وقدرته على توفير الجبهة الوطنية التي تضم اوسع التحالفات الطبقية المعادية للامبريالية وادواتها الطبقية المرتبطة بها .

وهكذا فانه من المستحيل ان نقدر لاية جبهة وطنية ان تلعب اي دور ثوري حقيقي ، بدون ذلك. بل سوف يكون مصيرها كما كان مصير الجبهات الوطنية السابقة : الفشل ، والميوعة ،والافلاس وعدم الاسهام الجدي في تطوير النضالات الشعبية وتعميق التناقضات الطبقية في المجتمع اللبناني.

وامثلة ومصير الجبهات السابقة ليست بخافية على احد ، كما ليس خافيا ايضا انها كانت تتم تحت ضغط الاحداث المتفجرة ، وانه بمجرد انتهاء الحدث تنتهي الصيغة الجبهوية ـ لهزالها ـ بشكل او باخر .

هذا ما حدث لجبهة الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية التي تشكلت عام ١٩٦٥ على اثر اجتماع تخثيه الشهير . وهذا ما حدث ايضا لجبهات احداث نيسان ـ تشرين وسواها .

ان كل هذه الصيغ الجبهوية كانت محكومة ومنذ قيامها بالفشل الحتمي نتيجة لتفكك اليسار وتمزق فصائله . مما كان يتيح للرجعية اللبنانية فرصة تصييع الاحداث وتركوب موجتها ، او تنفيس واخماد مضمونها الطبقي ، وردها الى عوامل خارجية في معظم الحالات . ومما كان يعرض النضال الثوري اللبناني الى مزيد من التعثر ، او الراجع . (هذا ما حدث على سبيل المثال لا الحصر على اثر ازمة اثنرا) . وهذا كله في تقديرنا كان يعكس عجز العامل الذاتي ، اي الاحزاب الملتزمة بالماركسية ـ اللينينية عن الارتقاء الى المهام المطلوبة ، وعن الفعل الثوري في تحريك وانضاج وبلورة الظروف الموضوعية القائمة .

هذا ما برهنت عليه الوقائع الملموسة حتى الان . ونحن بذلك لا نقصد تجريحا ، ولا كيلا للتهم ، لاي فصيل من الفصائل اليسارية ، بقدر ما نحرص على تبين حقيقة الاسباب الجوهرية الكامنة وراء تردي العامل الذاتي للثورة اللبنانية ، طموحا منا في الوصول الى الدخول في نقاش مسهب حول جملة التفاصيل الاخرى ، التي يهمنا ان نعطيها حقها الكافي من البحث في مناسبات اخرى غير هذه المناسبة على اهميتها.

قد يقول قائل : ان حدثنا هذا يبقى مجرد نقد للسلبيات ، وفي احسن الحالات مشاركة في اكتشاف اسباب العجز الراهن لليسار ، اذا لم نرفده ببرنامج عمل يفرحه حزبنا كاساس لقيام جبهة اليسار الموحد وفقا لقناعاتنا ، وانسجاما مع رؤيتنا السياسية العامة . ان هذا القول على وجاهته ، لا يشكل في تقديرنا اعتراضا اساسيا . وذلك لان البرنامج ليس مهمة عسيرة، او مستحيلة التحقيق . بل هي في منتهى اليسر والبساطة عندما تتاح امام فصائل اليسار مجالات التفاعل الجدلي الحي والمباشر ، وعندما يصبح شعار وحدة اليسار المادة الرئيسه في جدول اعمال كل فصيل بصورة دائمة ، عندها ليس صعبا ، او مستحيلا الوصول من خلال سلسلة اللقاءات ، ومجموعة جلسات الجدل والحوار الرفاقي ، والنقد والنقد الذاتي المسؤول ، ان يتوصل اليسار الى برنامجه الخاص بكل تفاصيله ، والى برنامج وخطة عمل الجبهة الوطنية العريضة التي يجب ان تكون كما سبق واكدنا بقيادته .

ومع هذا فاننا لا نجد ما يمنع بيننا وبين ابداء وجهة نظرنا في عدد من المسائل التي نفترحها كعناوين عامة واساسة في برنامج جبهة اليسار اللبناني الموحد .

اولا : عالميا :

يجب ان يكون مبدا الحرص على وحدة ، وتلاحم المعسكر الاشتراكي عنوانا بارزا واساسيا من عناوين ارتباطنا الاممي .

ومبدا الحرص هذا لا يلغي ، ولا سلبنا حق ممارسة النقد لاي موقف خاطيء قد تتخذه اية دولة اشتراكية من حركة التحرر الوطني العربية كما لا يلغي بنفس الدقة والموضوعية اي نقد لاية دولة اشتراكية قد تمارسه في معرض تصحيحها او فهمها لسير نضال حركة التحرر الوطني العربية ومنها اللبنانية بالطبع .

ثانيا : عربيا :

يجب ان يمثل دعم حركة المقاومة الفلسطينية الى اقصى الحدود العنوان البارز للجبهة اليسارية اولا والوطنية ثانيا . وذلك ليس بناء على دوافع عاطفية ، او عفوية ، بقدر ما هو نتيجة لما تمثله حركة التحرر الوطني الفلسطيني من دور طليعي، وفصيل صدامي قتالي مباشر ضد الامبريالية والصهيونية ، والرجعية . وبحيث ان اي انكماش لحركة المقاومة معناه بشكل او باخر انه سوف ينعكس بنتائجه السلبية على مجمل حركة التحرر الوطني العربية ومنها اللبنانية على وجه التحديد .

كما يجب النضال من اجل توحيد اداة الثورة العربية الشاملة ، وذلك من خلال العمل على توفير جبهة عربية واسعة تمثل كل الاحزاب ، والقوى المناضلة من اجل بناء مجتمع عربي محرر واشتراكي موحد .

ثالثا : لبنانيا :

يجب تطوير النضالات المطلبية الشعبية ، وجعلها نصب عينيه كافة نتائجها ، واثارها ، في مجرى الهدف العام ، والرئيسي للثورة اللبنانية الذي هو اسقاط النظام الرجعي المرتبط بالاحتكارات الاجنبية ، وبناء نظام وطني ديموقراطي .

ان قناعتنا بوجوب تطوير النضالات المطلبية ، والجزئية نابعة من ادراكنا العميق لما تلعبه مثل هذه النضالات من دور تحريضي يوسع حجم التناقضات الطبقية ، لكونها تصدم الطبقات الفقيرة والكادحة باعدائها الطبقيين الرأسماليين والاقطاعيين مما يتيح المجال مباشرة لافشال المخططات الطائفة ، وابطال تاثيراتها بشكل تدريجي واخذ بالبلبلة والتصاعد .

كما من شانها تعزيز ثقة الجماهير بقدرتها على انتزاع مكاسب من النظام .

ان الهدف العام لمثل هذه النضالات المطلبية هو التحريض . ووضوح تماما ان هدف التحريض هو تنظيم الجماهير . وفقط بتنظيم الجماهير تتهيا الظروف لتاسيس وخلق قوة هائلة للثورة.

واذا كان البعض يخشى النضالات المطلبية ويعتبرها بصورة مطلقة اصلاحية ، بينما يعتبر النضالات السياسية هي وحدها الثورية . ففي الواقع ان مثل هذه الخشية ليست في موقعها. وذلك لان السؤال الاساسي الذي يجب ان يحكم المجرى العام للنضال . هو : متى نطرح هذا الشعار او ذاك ؟ ومتى نخوض هذا النضال او ذاك .

ان اليسار اللبناني الموحد ، اذا ما ظل مخلصا لهدف الثورة النهائي قادر بطريقة او باخرى ، ان يدفع الميزة الرئيسة للثورة بكافة اشكال وشعارات التنظيم ، بما في ذلك تلك الشعارات والاشكال ذات الصفة السياسية الصميمة التي تعتبر ضرورية بهدف حشد الجماهير حين لا يكون الوقت ملائما لاعمال ثورية قوية .

بمثل هذا الاسلوب النضالي . وبوضع النضالات المطلبية الشعبية في اطارها الصحيح، وبرفع شعارات مناسبة وواضحة في الوقع الملائم، نستطيع ان نعبيء ونحشد اوسع الجماهير في النضال ، وان نطور هذا النضال من اشكال العمل الدنيا الى العليا .

العنف الثوري المنظم

وهنا لا بد من التاكيد على ان اسلوب الحسم النهائي للتناقض القائم بين الطبقات الرجعية ، والطبقات الفقيرة والكادحة عندما يصل الى مرحلة التفاقم هو اسلوب العنف الثوري المنظم ، باعتباره الاسلوب الوحيد القادر على انتزاع السلطة السياسية من الرجعية .

وذلك « لان المعضلة الاساسية في كل ثورة هي معضلة السلطة » كما يقول لينين . ويؤكد انه : « لا يمكن حذف السلطة ولا وضعها في المؤخرة ، اذ انها المسالة الاساسية ، المسالة التي تحدد كل تطور الثورة وسياستها الخارجية والداخلية » .

وواضح بما لا يحتاج الى اي تاكيد ، ان الرجعية لا يمكن ان تتنازل عن السلطة ، او تقدمها بطيبة خاطر . بل هي سوف تلجا الى العنف الرجعي المضاد دفاعا عن مصالحها الطبقية وتعززا لبقائها في مواقع السلطة . ومن هنا فانه لا توجد اية امكانية لدحرها الا من خلال العنف الثوري المنظم الذي تمارسه الجماهير الشعبية الكادحة المدة والمنظمة سلفا لمثل هذا الدور .

البقية ص ١٦